Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

21 Avril 2011
21 أبريل 2011

الأحداث المغربية

جمعية أسر شهداء ومفقودي وأسرى الصحراء تطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح تحقيق

التمست الجمعية الوطنية لأسر شهداء ومفقودي وأسرى الصحراء المغربية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فتح تحقيق نزيه وشفاف حول ما اعتبرته «الخروقات والتجاوزات الخطيرة» التي سجلت في تدبير الملف الحقوقي والاجتماعي لأسر شهداء ومفقودي وأسرى الصحراء المغربية، منذ بداية النزاع لحدود اليوم، باعتباره كان من الطابوهات التي لم تتجرأ أي هيأة على إثارته بالشكل الذي طرحته الجمعية نظرا لارتباطه بالمؤسسة العسكرية.

التماس صادر بسبب عدم التزام الجهات المعنية بالتزاماتها رغم جلسات الحوار التي عقدتها، في الوقت الذي اعتبرت فيه أن تضحيات آبائهم وأزواجهم، ومأساة الأسر منذ بداية النزاع حول الصحراء إلى حدود وقف إطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة.

حرب استشهد خلالها-حسب إحصائيات الجمعية- حوالي 30000 ألف شهيد وأسر 2400 أسير، إضافة إلى فقدان ما يقارب 700 مفقود عسكري ومدني.

وأضافت الجمعية أنه تم تسجيل خروقات على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحتى الإدارية، في تدبير ملف أسر الشهداء والمفقودين والأسرى، مما جعل هذه الأسر تعاني في صمت دون سند من أي جهة رسمية أو غير رسمية،دون نسيان ملف الأسرى سواء إبان فترة الاعتقال أو عند الإفراج عنهم، في حين ظل ملف المفقودين مجمدا.

ملفات ظلت على الرفوف، ومشاكل ما زالت تعيشها المئات من الأسر من هزالة الرواتب والمعاشات التي لا تكاد تصل الحد الأدنى للأجور، رغم الأوامر الملكية الصادرة لتحسين وضعية هذه الأسر التي لم تنفذ.

أسر حرمت من بعض الحقوق من قبيل التغطية الصحية التي تسقط عن الأبناء ببلوغهم 21 سنة، ما يعني حرمان نسبة مهمة من الأبناء بعد تجاوزهم سن الثلاثين، بل وتفعيل البند المتعلق بتخصيص نسبة 25% في المباريات ومجال التوظيف... انتظارات كبيرة لتغيير الحالة الاجتماعية والاقتصادية ليس بالنسبة للأبناء والأرامل بل أيضا للأسرى العائدين، الذين وجدوا أنفسهم أمام وضع صعب من قبيل عدم تقاضيهم لرواتبهم في غياب تفسيرات مقنعة، وآخرون لم تسجل سنوات أسرهم في الدفتر العسكري...

أمينة المستاري

وقفة سابقة لأسر شهداء ومفقودي وأسرى الصحراء

Revue de presse

التجديد

رفضوا مغادرة قاعة المحكمة مطالبين بإطلاق سراحهم

"الصبار" يتدخل لفك اعتصام "المجموعة 46" وأسرهم بمحكمة بسلا

رفض المعتقلون على خلفية قانون مكافحة الإرهاب "المجموعة "46 مغادرة قاعة المحكمة منتصف ليلة الخميس منظمين اعتصاما رفقة عوائلهم الذين حضروا الجلسة، بعد إرجاء غرفة الجنايات الابتدائية المكلفة بقضايا الإرهاب بملحقة محكمة الاستئناف بسلا مواصلة النظر في مفهم إلى غاية إلى 26 أبريل 2011.

اعتصام المعتقلين وذويهم استنفر رجال الأمن، والوكيل العام للملك والسلطات في محاولة لثنيهم عن الاعتصام الذي نفذوه، إلا أنهم رفضوا الاستماع إليهم، إلى أن حضر محمد الصبار، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي استطاع بعد نقاش دام لعشر دقائق إقناع المعتصمين لإفراغ قاعة الجلسة.

وجاء قرار تأجيل النطق بالحكم لعدم استكمال الاستماع إلى الكلمة الأخيرة لثلاثة من المتهمين، وهو ما اعتبره المعنيون تعنتا مطالبين بتسريع محاكمتهم.

وكان دفاع المعتقلين قد أجمع على براءة موكليهم من التهم المنسوبة إليهم، مطالبين بإطلاق سراحهم وتبرئتهم لانعدام الأدلة المادية ووسائل الإثبات، في حين أكدت النيابة العامة في مرافعتها أن هؤلاء الأضناء "متشبعين بالفكر السلفي الجهادي الذي يتبنى العنف"، ملتمسة مؤاخذتهم والحكم عليهم "بعقوبة سجنية نافذة".

وكانت المصالح الأمنية قد تمكنت في أبريل2010 من تفكيك أفراد هذه الخلية "التي كانت تربطهم علاقات بنشطاء "تنظيم القاعدة" وكانوا وراء إرسال نشطاء مغاربة إلى أفغانستان والعراق والصومال والشريط الساحلي الصحراوي" بحسب الرواية الرسمية.

ويتابع هؤلاء الأظناء من أجل تهم "تكوين عصابة إجرامية من أجل التخطيط لأعمال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام ومحاولة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد".

سناء كريم

Revue de presse

أخبار اليوم المغربية

ثلاث معاهدات حول حقوق الإنسان على جدول عمل الحكومة

من المنتظر أن يصادق المجلس الحكومي اليوم، في اجتماعه الأسبوعي، على ثلاث اتفاقيات ومعاهدات دولية تهم حقوق الإنسان، كان المغرب مترددا في المصادقة عليها منذ سنوات. وعلمت «أخبار اليوم» أن بند هذه المعاهدات دخل في آخر لحظة إلى جدول أعمال المجلس الحكومي الذي لم يكن منتظرا منه مناقشة هذا الموضوع. وتأتي هذه المبادرة في سياق مسلسل الانفتاح الذي دخله المغرب منذ انطلاق الربيع العربي للديمقراطية.

من جهة أخرى، قالت مصادر من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن هناك لائحة ثانية للعفو عن المعتقلين السلفيين يجري إعدادها في الأسابيع القليلة القادمة، قد تكون أكثر جرأة من الأولى التي تضمنت 80% من الذين شارفوا على إكمال مدد حبسهم.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الحياة
Du 21 au 27/04/11

محمد الصبار يكشف عن راتبه

أيس بريس

محمد الصبار

كشف محمد الصبار عن راتبه الذي سيتلقاه نظير منصبه الجديد كأمين عام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وقال الصبار، الذي كان يتحدث في إطار ندوة نظمتها «منظمة التدبير الدولي» (MSI) يوم الخميس 7 أبريل الجاري، بالمكتبة الوطنية بالرباط حول دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تنمية حقوق الإنسان، إن راتبه الجديد يوازي راتب وزير، لأن منصب الأمين العام للمجلس يوازي، من الناحية الإدارية، منصب الوزير. وأضاف الصبار أنه إذا كان هذا الراتب مغريا، فإنه معفي من مزاولة مهنة المحاماة، وهو ما يجعله من الناحية المادية غير مستفيد، معتبرا أن استفادته معنوية أكثر منها مادية.

Revue de Presse du Conseil N

أخبار اليوم المغربية

أسر المعتقلين أمام باب إستئنافية بسلا في انتظار ما سيسفر عنه اعتصامهم (خاص) سيارة إسعاف تلج المحكمة لنقل المغمى عليهن (خاص)

الصبار: لا يمكن أن تحل مشاكل من لطخت أيديهم بالدماء

تفاصيل عشر ساعات من الاعتصام داخل محكمة الاستئناف بسلا

■ حليمة أبروك

فوضى عارمة اكتسحت جنبات قاعة محكمة الاستئناف بسلا عشية أول أمس الثلاثاء، وذلك بعدما قرر القاضي رفع الجلسة التي كان معتقلو مجموعة 47 يرغبون بأن تكون آخر حلقات محاكمتهم في إطار ملف ما يدعى بـ«السلفية الجهادية»، حيث وبعدما استمع القاضي إلى الكلمة الأخيرة لكافة المتابعين في إطار الملف، سواء المعتقلين أو المتابعين في حالة سراح مؤقت، أعلن عن تأجيل النطق بالحكم إلى غاية يوم الثلاثاء 26 أبريل الجاري، وهو ما رفضه المعتقلون وعائلاتهم على حد سواء، ليقرر الجميع مباشرة بعد رفع الجلسة الدخول في اعتصام مفتوح داخل قاعة المحكمة، حيث رفع المعتقلون وذووهم شعارات من قبيل: «حرية.. حرية.. حرية» و«بالروح بالدم نفديك يا سجين» و«لا لإفلات الجلادين من العقاب»، وادعية كثيرة من قبيل: «بفضلك مولانا جد علينا وأهلك من طغى وتجبر علينا»، وفي نفس الوقت قام أحد المعتقلين بالوقوف فوق الحاجز الزجاجي المحيط بالمعتقلين وهو يصرخ «حرية.. حرية»، ليسقط فجأة بشكل عنيف سقطة كادت تودي بحياته، وقد تضاربت التأويلات بين كون المعتقل حاول الانتحار، أو أنه تعرض للسقوط نتيجة دفعه من طرف أحد عناصر الأمن.

كما تعالت أصوات النساء، من زوجات وأمهات وأخوات المعتقلين اللائي تعرضن للدفع من طرف عناصر الأمن بشكل عنيف أدى إلى سقوط ثلاث منهن مغمى عليهن، حالة إحداهن تطورت بشكل خطير، ما استدعى نقلها على وجه السرعة إلى المستشفى.

على الساعة السابعة مساء، تقاطر على باب المحكمة عشرات المسؤولين في المحكمة وفي دائرة الشرطة وعناصر من المخابرات، حيث حاول بعضهم إقناع المعتقلين وذويهم بفض الاعتصام غير أن المعتصمين رفضوا الأمر وطالبوا بالتعجيل بإصدار الحكم في قضيتهم التي يرون أنه لا يوجد داع إلى تأجيلها أكثر من ذلك.

وزاد إصرار المعتقلين وعائلاتهم على الاعتصام بعد انتشار شائعات تقول إن «القاضي لديه أحكام جاهزة بخصوص القضية، وإنه تلافيا لوقوع أي اصطدامات أو مشاحنات قرر رفع الجلسة وادعاء تأجيل النطق بالحكم على أساس تبليغ المعتقلين بالحكم لاحقا بعد إعادتهم إلى السجن».

من وقفة سابقة لأسر المعتقلين

حوالي الساعة السابعة والنصف مساء قام بعض أفراد عائلات المعتقلين المرابطين أمام باب المحكمة باقتناء قنينات ماء وسندويشات

Revue de Presse du Cu

أخبار اليوم المغربية

(مصطفى حبيس)

خفيفة» وطلبوا من الحراس إيصالها إلى المعتصمين، غير أن الحراس رفضوا بداعي أن «التعليمات تمنع إدخال هادشي». مع مرور الوقت، احتشد أمام باب المحكمة المزيد من أقارب المعتصمين داخل قاعة المحكمة الذين أدوا صلاتي المغرب والعشاء في العراء.

ومع توالي الساعات زاد الوضع تأزما، حيث اضطر بعض المعتصمين إلى الخروج بعدما لم يحتملوا البقاء في القاعة التي كانت كل منافذها مغلقة ما أدى إلى ارتفاع درجة الحرارة وإصابة المزيد من المعتصمين بحالات الإغماء، في نفس الوقت ظل أقاربهم أمام باب المحكمة يسألون عن أحوالهم الصحية.

العديد من المعتصمين لم يحتملوا الأجواء في الداخل وبالرغم من ذلك استمروا في الاعتصام لأن خروج أي واحد من القاعة يؤدي إلى طرده خارج أسوار المحكمة نهائيا. «بنتي خلات ولدها تيرضع، وراها لداخل.. ماعرفت شنو طرا ليها» تقول أم زوجة أحد المعتقلين، قبل أن تضيف وهي تبكي: «هادشي حرام والله حتى حرام، راجل بنتي ما دار والو واختطفوه ودوزو عليه العذاب».

«خرجت وما خلاوني نرجع، عجوزتي لداخل وهي مرا كبيرة ومريضة، فيها السكر والقلب والطونسيو» تقول زوجة معتقل آخر. في تلك الأثناء وبينما هم ينتظرون سماع أي خبر عمن حوصروا داخل قاعة المحكمة، كون أقارب المعتقلين حلقة صغيرة وبدؤوا يحكون قصص الاختطاف والاعتقال ومسلسل المعاناة الذي يعيشونه منذ سنوات. حالات من الانهيار التام وموجة من البكاء تجتاح هؤلاء الأقارب وهم يحكون كيف توفي الأب تحت تأثير صدمة اعتقال الابن، وكيف أصيبت الأم بالعمى من كثرة البكاء على فلذة كبدها الذي تعرض للاختطاف والتعذيب، وقصص أخرى كثيرة لشباب في مقتبل العمر اعتقلوا لأسباب هم أنفسهم لا يعرفونها.

المعتصمون داخل المحكمة محاصرون، منع دخول أي شخص إليهم كما منعت عنهم المؤونة، والجالسون في الخارج لا يعلمون ما العمل.. الاتصالات جارية لطلب قدوم المزيد من الأقارب أمام باب المحكمة للمساهمة في الضغط على المسؤولين من أجل إيجاد حل عاجل لهذا الملف.

الساعة العاشرة والنصف ليلا.. مجموعة متكونة من أكثر من 200 عنصر من أفراد الشرطة والتدخل السريع طوقت المحكمة من الداخل والخارج، والعائلات متخوفة من أن يتم التدخل بعنف ضد المعتصمين.

حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا، قدم كل من الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بسلا، حسن العوفي، والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، حيث دخل الاثنان في مفاوضات مع المعتقلين وذويهم، في محاولة منهما لفض الاعتصام. وقد أفاد عبد العلي بريك، المتحدث باسم عائلات المعتقلين في إطار ملف «السلفية الجهادية»، بأن الصبار قال للمعتقلين إن المجلس يعمل من أجل طي هذا الملف، وقال لهم: «أعطونا فرصة وأنا أعدكم بأن الملف سينتهي»، وأضاف بريك أن الصبار أكد للمعتقلين أن هناك جهات تضغط على المجلس، وأن قيام المعتقلين وعائلاتهم بخطوات مماثلة يساعد الجهات الضاغطة وليس المجلس. وفي اتصال لـ«أخبار اليوم» بمحمد الصبار أفاد بأن المجلس لا يستطيع التدخل في هذه القضية مادامت بيد القضاء، لأنه بذلك سيكون من دعاة التدخل في استقلالية القضاء، وأضاف أن «الملف لا يمكن أن يطوى بصفة نهائية بالنسبة إلى جميع المعتقلين، لأن من لطخت أيديهم بدماء الأبرياء يجب أن يحاكموا ويعاقبوا وأي مساعدة ستكون لمن يثبت تعرضهم للظلم».

حوالي الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق بعد منتصف الليل، أدت مفاوضات أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف إلى إقناع المعتصمين بفض الاعتصام وانتظار ما ستسفر عنه جلسة الثلاثاء المقبل، حيث تم نقل المعتقلين في الحين إلى السجن بعدما قدمت لهم وعود بعدم إذايتهم، ليخرج أفراد عائلاتهم وهم ينادون: «صامد.. صامد.. صامد».

«عدم إنهاء المحاكمة يوم الثلاثاء القادم سيؤدي بالتأكيد إلى ما لا يحمد عقباه» يقول المتحدث باسم عائلات المعتقلين السلفيين، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، قبل أن يضيف متسائلا: «كيف تمكنت أجهزة الدولة من اختطاف واحتجاز أكثر من 10 الاف شخص في يوم واحد من دون دليل، واليوم تبدي عجزا عن محاكمة جزء قليل من هؤلاء المعتقلين بالرغم من توفر كل الأدلة التي تسمح بتبرئة أغلبهم».

مسلسل أول أمس الثلاثاء انتهى بـ«أقل الخسائر»، حيث كانت الحصيلة النهائية حالات إغماء عديدة ومحاولة انتحار واحدة.. عناصر مجموعة 47 وعائلاتهم يترقبون موعد الجلسة التي يأملون أن تكون الأخيرة يوم الثلاثاء المقبل، ولا يدري أحد ما الذي قد تؤول إليه الأوضاع في حال قرر القاضي تأجيل الحكم مرة أخرى، أو إذا أصدر أحكاما لا ترضي المجموعة التي تؤكد أن كافة الأدلة تدعم براءتها.

> محاولة انتحار وحالات إغماء للمعتقلين وعائلاتهم بمقر المحكمة

الحياة
Du 21 au 27/04/11

مصطفى المعتصم بعد السجن يحل ضيفا على «الحياة»

جهات تآمرت علينا وأنا أطالب بالتحقيق في ما تعرضنا له

اليوم، أمامنا خياران: إما أن نتكلم وإما أن نصمت إلى الأبد

أيس بريس

مصطفى المعتصم في نادي المحامين بالرباط خلال استقبال المفرج عنهم

حل المصطفى المعتصم، بعد العفو عنه وإطلاق سراحه، ضيفا على «الحياة». وروى المعتصم كيف أخبر بقرار العفو، وكيف غادر السجن مباشرة إلى مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دون حتى أن يجمع أغراضه. وقال المعتصم إنه بقدر ما كان فرحا، كان حزينا لبقاء معتقلين آخرين في السجن. المعتصم قال لـ«الحياة»، إن الجهات التي تآمرت عليهم موجودة، وطالب بالتحقيق في ما تعرضوا له. وقال، إننا نوجد اليوم أمام خيارين: إما أن نتكلم وإما أن نصمت إلى الأبد.

● كيف تلقيتم نبأ الإفراج عنكم؟

كان إحساسا مزدوجا غلبت عليه الفرحة، ولكن كان فيه نوع من الحزن، بسبب ترك مجموعة من الإخوة خلفنا. وزاد الحزن لما رأينا زوجاتهم وأبناءهم. نتمنى أن يعجل بالإفراج عنهم.

أنا بطبعي متشبث بالأمل وأتمنى أن نكون قد دخلنا عصرا جديدا يستوعب فيه المغرب كل أبنائه بمختلف حساسياتهم الفكرية والسياسية، مغرب الديمقراطية من خلال الإعلان عن فتح الورش الدستوري، وتأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومرورا بإعادة النظر في صلاحيات مجلس محاربة الرشوة، وإطلاق سراحنا. ونتمنى أن يتوج هذا بخطوات أخرى في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ويتوج بنهاية الاعتقال السياسي ببلادنا.

● كيف تم إبلاغكم بنبأ إطلاق سراحكم؟

طلب منا النزول إلى إدارة السجن. وهناك وجدنا محمد الصبار والمندوب العام لإدارة السجون ومدير السجن وبعض الأشخاص الآخرين لا أعرفهم. وأبلغنا بصدور العفو عنا، وبأننا سنغادر السجن.

● عند خروجكم من السجن التحقتم مباشرة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث عقدت ندوة صحفية بحضوركم. بل انتقلتم من السجن إلى المجلس الوطني في سيارات رسمية. هل هي رسالة سياسية؟

نحن فوجئنا بإطلاق سراحنا، حيث لم نكن نتوقع ذلك، بل حتى ملابسنا وأغراضنا تركناها في السجن، حيث عدنا لجمع أغراضنا في ما بعد. وأسرنا نفسها لم تكن حاضرة، أثناء الإفراج عنا، وقيل لنا إنها تنتظرنا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث ستكون هناك ندوة صحفية.

وأنا شخصيا لا يهمني أن تكون السيارة التي ركبناها مملوكة لجهة رسمية أو غيرها، لأنها في جميع الأحوال من ممتلكات الدولة، والتي من المفروض أن تخدم الصالح العام وحقوق الإنسان في المغرب. وأتمنى لكل من الأستاذين الصبار والبرمي النجاح حتى يطوى ملف الاعتقال السياسي.

طُلب منا النزول إلى إدارة السجن. وهناك وجدنا محمد الصبار والمندوب العام لإدارة السجون ومدير السجن وبعض الأشخاص الآخرين لا أعرفهم. وأبلغنا بصدور العفو عنا، وبأننا سنغادر السجن.

● هل يمكن أن نُقرأ هذه التفاصيل باعتبارها نوعا من المصالحة بينكم وبين الدولة؟

أن يصدر العاهل المغربي عفوا، لينهي به الظلم الذي صدرنا في حقنا من قبل القضاء الظالم وقضاء التعليمات، وأن يحدث ذلك في سياق التحولات التي يعرفها المغرب والمنطقة العربية، فإن ذلك يعد مؤشرا على أن النظام المغربي قد استمع لنبض شباب 20 فبراير. وهو، على الأقل في هذه المرحلة، يُحسب له، بالرغم من أننا لا نستطيع أن نخفي الريبة والشك، لأننا تعودنا في كثير من الحالات أن تكون هناك وعود، ويتم التراجع عنها. ومع ذلك، فلنا أمل للمضي بعيدا.

● سبق أن راج خبر بإطلاق سراحكم، قبل أسابيع، بل حتى عائلاتكم التحقت بالسجن في انتظاركم. هل كان ذلك حقيقة أم كان مجرد إشاعات؟

لم نبلغ حينها بأي معلومات أو قرار رسمي. فلم يتم الاتصال بنا رسميا أو بهيئة الدفاع. أظن أن الأمر كان يتعلق بإشاعات.

● خلال الندوة الصحافية التي انعقدت بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رفع شعار «الهيئة DEGEGE». هل معنى ذلك أن للملف علاقة بالهيئة؟

الشباب يعبر عن تخوفه من مسار كان يحس بأن البلاد إذا سارت فيه ستتجه نحو الأسوأ، وليدهم قناعات بأن ذلك المسار خطأ.

● لكنهم رفعوا شعار المطالبة بمحاكمتك، هو والعنيكري؟

الجهات الظلامية التي تحب أن تشتغل في الظلام موجودة. والجهات التي تآمرت علينا موجودة. ولكن أنا لا أتهم أحدا بشكل مباشر، سواء هذا العنصر أو ذاك. وكسياسي مسؤول، كل ما أطالب به هو فتح تحقيق نزيه بشأن ملفنا.

● كيف تقرأ الخطاب الملكي لـ9 مارس؟

الخطاب الملكي جاء في سياق تفاعلي

الحياة

Du 21 au 27/04/11

مع الثورتين التونسية والمصرية، وما يحدث في ليبيا، بالإضافة إلى الحراك الذي عرفه الشارع بفضل شباب 20 فبراير، ليعبر بشكل علني عما كان في صدور المغاربة. الخطاب هو رد ملك البلاد على نبض الشارع...

● وهل كان في مستوى الطموحات؟

الجوانب الإيجابية كثيرة. وعلى الديمقراطيين المبادرة والاقتراح بكل شجاعة وجرأة، لتقديم ما هو ضروري وهو دستور ديمقراطي.

● وهل كان كافيا بالنسبة إلى مطالب حركة 20 فبراير؟

مطالب حركة 20 فبراير لديها أبعاد كثيرة، والخطاب تناول جزءا مهما جدا منها. وأتمنى أن يستمر الإصلاح إلى أبعد مدى، وأن يكون شاملا، بالتطرق إلى باقي المجالات، بما فيها أوراش الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. كما أدعو إلى إطلاق باقي المعتقلين.

● حزب البديل الحضاري يطالب بملكية برلمانية. هل الخطاب يؤسس لهذا النوع من النظام القائم على المزج بين الملكية الوراثية والنظام الديمقراطي؟

الخطاب لا يؤسس لا لملكية برلمانية ولا لملكية تنفيذية. لقد وضع إطارا عاما. وهو في هذا الاتجاه ذكي، لأنه ترك للفاعلين السياسيين أن يقدموا تصوراتهم. لهذا، نقول: اليوم، أمامنا خياران؛ إما أن نتكلم وإما أن نصمت إلى الأبد، إما أن نقول ما نريد وإما سننتظر لـ25 سنة أخرى.

فمن المفروض التحلي بالجرأة الاقتراحية، حتى نعطي للخطاب الملكي المضمون الذي نريده أن يكون. فالآن، الصراع ما بين قوى المحافظة التي تريد أن تبقى دار لقمان على حالها وبين قوى التجديد. وعلى هذه الأخيرة المبادرة.

● مازمت تتحدث عن القوى المحافظة وقوى التغيير، هل يمكن أن نعتبر ملف «خلية بلعيرج» يندرج في حسابات سياسية لها صلة بإعادة ترتيب المشهد السياسي ؤبالمغرب؟

بعد 2007، كان هناك حرص من قبل بعض الأطراف على إعادة ترتيب المشهد السياسي المغربي. ولم تستسغ هذه الأطراف أن يقوم حزب البديل الحضاري، باعتباره من الإسلاميين الديمقراطيين، ببناء تحالفاته مع اليسار المعارض وبعض الليبراليين الديمقراطيين مثل عبد الرحيم الحجوجي. وهذا التوجه جعل تلك الأطراف تعتبر أن الحزب ليست لديه مكانة في الترتيب الجديد والمرتقب، فكان مصيرنا السجن، وكان مصير الحزب الحل. وهذا الترتيب كان يشمل الساحة السياسية كلها.

● بالنسبة لمسألة حل الحزب، ما الذي تعتزمون القيام به لمواجهة هذا القرار؟

الحزب، إلى هذه اللحظة، ليس منحلا. وأتمنى من القضاء الإداري والمجلس الأعلى أن ينصفنا. ولدي أمل في أن يكون القرار لصالحنا.

● من بروتة السجن إلى دفء الأسرة والعائلة، كيف كانت أول ليلة قضيتموها بين أحضان العائلة؟

كان لقاء الأحبة والعائلة والأسرة والأصدقاء، ولا يمكن أن يكون إلا دفئا لا يقدر بثمن بعد سنوات من الانقطاع والبحث عن الحرية.

● شباب 20 فبراير كانوا معك وأنت في السجن. كيف تكون معهم اليوم؟

هم صغار في السن، ولكن كبار في أحلامهم وطموحاتهم وأملهم. ومعهم سوف نؤسس للمستقبل.

استجوبه: عزيز إدمين

مصطفى المعتصم إلى جانب عبد الحفيظ السريتي وماء العينين العبادلة أمام باب السجن لحظة الإفراج عنهم — أبس بريس

الخطاب لا يؤسس لا لملكية برلمانية ولا لملكية تنفيذية. لقد وضع إطارا عاما. وهو في هذا الاتجاه ذكي، لأنه ترك للفاعلين السياسيين أن يقدموا تصوراتهم. لهذا، نقول: اليوم، أمامنا خياران؛ إما أن نتكلم وإما أن نصمت إلى الأبد، إما أن نقول ما نريد وإما سننتظر لـ25 سنة أخرى.

الإفراج الكبير ... أول الكلام بعد السجن

في جو مليء بالأفراح والترقب، ملأ مجموعة من الفاعلين الحقوقيين وعائلات وأسر المعتقلين في الملف الذي يحمل اسم «قضية خلية بلعيرج» رحاب الساحة المقابلة لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في انتظار قدوم المفرج عنهم. كلمات التهنئة تتداول بين الجميع، والكل مركز عينيه على باب المجلس.

الفرحة هي المشترك بين الجميع بغض النظر عن خلفياتهم السياسية والفكرية. بالنسبة إليهم، فالانتصار الكبير حققوه جميعا، شبابا وشيوخا، يساريين وإسلاميين، انتصار كسر قيود الاعتقال السياسي في مغرب العهد الجديد، الذي لازالت سجونه حبلى بالأبرياء وأصحاب الرأي المخالف.

لحظة تصل سيارة أوى يركبها محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبجواره محمد المرواني الذي كان أول من وضع رجليه على أرض الحرية، بعيدا عن ظلام السجن، ليلتحق بهما في سيارتين أخريين باقي المعتقلين، المصطفى المعتصم، محمد أمين الركالة، ماء العينين العبادلة، عبد الحفيظ السريتي. فانطلقت الزغاريد، وعلا التهليل والتكبير، وارتفعت الشعارات، ولاحت شارات النصر بالأيادي، وغنى الجميع نشيد الشابي «إذا الشعب يوما أراد الحياة، فلا بد أن يستجيب القدر». بدأ العرس الحقوقي يتبادل العناق مع عرسان الصمود، والعيون مغرورقة بالدموع، لا تسعفها اللحظة فتختبئ بين الرموش يمنعها الكبرياء من الخروج.

بعد الاستقبال الحار الذي تلقاه المفرج عنهم، انتقل الجميع إلى داخل قاعة الندوات، التي ستحتضن ندوة صحفية. القاعة تحمل دلالات كثيرة، فهي قاعة إدريس بنزكري. محمد الصبار يأخذ الكلمة، ونشوة الفرح تملأ محياه. كشف أن حصول المعتقلين السياسيين على العفو الملكي جاء بعد المذكرة التي رفعها كل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس، إلى الملك. ووصف العفو الملكي بأنه تعبير عن الانفراج السياسي وتعزيز للثقة. وهي، يقول الصبار، إجراءات مصاحبة للورش الدستوري، مضيفا أن العفو عن المعتقلين هو أيضا تعبير عن وجود إرادة ملكية لتاسيس قيم حقوق الإنسان ودولة المواطنة.

المصطفى المعتصم، الذي أخذ الكلمة باسم المفرج عنهم، سجل شكره لهيئة الدفاع واللجنة الوطنية للدعم التي يرأسها المناضل بنسعيد آيت يدر، وحين رحب بجميع الحاضرين، حرص على أن يشير إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة عمومية رسمية، في إيحاء إلى أنهم داخل فضاء يلزم الجميع الامتثال لقواعد تنظيمه، منبها إلى أننا بصدد ندوة وليس بصدد مهرجان خطابي. أما اليزمي، فذكر بقولة إدريس بنزكري التي تفيد بأن المصالحة ليست دائما هي الإجماع، ولكنها تدبير سلمي للمصالحة. وأضاف أن من شروط المصالحة توفر الإرادة السياسية، وهي المعبر عنها بالإفراج عن المعتقلين، ودور الفاعلين للمساهمة في البناء.

اختتمت الندوة الصحفية. وأعقبتها مسيرة مشيا على الأقدام من مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان نحو نادي هيئة المحامين، حيث كان في الاستقبال هيئة الدفاع ولجنة الدعم الوطنية، ليبدأ عرس آخر، ولكن هذه المرة بصبغة مدنية، حيث رفعت الشعارات المنادية بمنع الاعتقال السياسي وبالقطع مع ذلك العهد الذي عفا عنه الزمن.

رحب خالد السفياني بالمفرج عنهم، مشيرا إلى أن هيئة الدفاع لم يتم إخبارها بقرار الإفراج، وأنها، مثل باقي المواطنين والعائلات، تلقت الخبر عبر الهاتف من قبل بعض الأصدقاء. وأضاف أن هذا الملف سيسجل في التاريخ بكونه من الملفات القليلة التي عرفت إجماعا وطنيا استثنائيا على براءة المعتقلين. وقال إن الإفراج عنهم دليل على وجود مظلومين آخرين لازالوا يقبعون في السجون المغربية.

مطلب الإفراج عن باقي المعتقلين حظي بإجماع كل المتدخلين. فقد قال محمد المرواني، في أبهى لحظات الحماس: «إن الفرحة لن تكتمل حتى يطلق سراح باقي إخواننا».

والإعلام الحر والمستقل الذي لم يجعل قضيتهم تموت، بالإضافة إلى شباب 20 فبراير الذين ساهم صغار وهم كبار الأمة.

بمجرد ما ذكر شباب 20 فبراير، ارتفعت شعارات داخل القاعة، مطالبة برحيل الهمة. لم يدع مسؤولا المجلس أن يمر ما حدث مرور الكرام. فقد تدخل الصبار ليذكر بسياق الندوة الصحفية، وحين رحب بجميع الحاضرين، حرص

المعتقلون السياسيون المفرج عنهم خلال الاستقبال الذي نظمته هيئة دفاعهم مباشرة بعد الإفراج عنهم — أبس بريس

أصداء المغرب

الإفراج عن دفعة ثانية من معتقلي السلفية الجهادية

الأربعاء 20 أبريل 2011

صورة لإعتصام سلفيين فوق أسوار سجن سلا

بات في حكم المؤكد أن يتم الإفراج عن دفعة ثانية من المعتقلين المحكوم عليهم في قضايا متعلقة بالإرهاب والتابعين إلى ما يسمى بتيار "السلفية الجهادية."

ويعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لائحة تضم حوالي المائة شخص من بينهم عدد من الشيوخ والمنظرين السلفيين، والمتابعين على خلفية تفجيرات 16 ماي 2003، و باقي المعتقلين في خلية بلعيرج.

يذكر أنه تم الإفراج الخميس الماضي على 97 معتقل من أصل 190 شخص إستفادوا من عفو ملكي، بعد ملتمس تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ارتياح العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان للإفراج عن المعتقلين السياسيين و الحقوقيين

أضيف في 20 أبريل 2011 الساعة 12:00

العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان- المغرب
Ligue Amazighe des Droits Humains-MAROC

تلقت العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان وهي منظمة غير حكومية أمازيغية ديمقراطية مستقلة بارتياح خبر العفو الملكي عن المعتقلين السياسيين و الحقوقيين المفرج عنهم اليوم .وبهذه المناسبة تعلن العصبة الأمازيغية للرأي العام الوطني والدولي:

وطنيـــــــــا :

•تعتبر العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان العفو الملكي عن المعتقلين السياسيين والحقوقيين خطوة شجاعة تعبر عن ارادة ملكية في التغيير والانصات لنبض الشارع غير أن هذه الخطوة لن تكتمل الا بالاستجابة لكافة مطالب حركة 20 فبراير.

•تشجب تعمد المجلس الوطني لحقوق الانسان استغلال حدث العفو الملكي عن المعتقلين السياسيين لصالحه في محاولة يائسة لكسب شرعية مفقودة.

•تهنئ كل الهيئات الحقوقية والمدنية وكل أسر وعائلات المعتقلين المفرج عنهم والذين واكبوا محنة هؤلاء المعتقلين وساندوهم وناضلوا من أجل الافراج عنهم.

•تناشد كافة التنظيمات الأمازيغية الى المشاركة في يوم الربيع الأمازيغي يوم 24 أبريل في اطار حركة 20 فبراير من أجل حماية مطلب دسترة الأمازيغية والتنديد بالتهميش والحكرة والاقصاء الذي يطال المكون الأمازيغي بالمغرب .

•تعبر العصبة الامازيغية لحقوق الانسان عن امتنانها العميق لكل الاحزاب السياسية والجمعيات الحقوقية والتنظيمات المدنية المغربية التي طالبت في مذكرتها ووضعت في برامجها ضرورة ترسيم اللغة الامازيغية كلغة رسمية في الدستور المغربي المقبل وتشجب العصبة في نفس الوقت المواقف العنصرية واللامسؤولة لبعض الاحزاب السياسية المغربية التي ما تزال تحن لعصور المماليك والسلطنة وقراءة اللطيف في المساجد وتدعو الشعب المغربي الى مقاطعتها في كل الاستشارات السياسية المقبلة.

•تعبر العصبة الامازيغية لحقوق الانسان عن تضامنها اللامشروط مع الصحفي المناضل محمد بوطعام مراسل جريدة الاحداث المغربية بتيزنيت وتعتبر محاكمته تعبيرا صارخا عن الفساد المالي والأخلاقي الذي ينخر المحاكم المغربية التي اصبح بعضها اسواق تباع فيه وتشترى فيه الاحكام حسب المال والنفوذ .

•تعتبر العصبة الامازيغية لحقوق الانسان بأن الملكية البرلمانية هي الطريق السياسية المثلى المعبدة نحو اقرار دولة الحق والقانون ودولة الحق بالقانون مع احتفاظ جلالة الملك بصلاحيات دستورية حقيقية في التحكيم و التعيين في المناصب السامية وفي تدبير الشأن الديني .

•تعتبر العصبة الامازيغية لحقوق الانسان اي انتقاص من صلاحيات الملك الدستورية لفائدة الاحزاب السياسية الحاكمة حاليا انقلاب على الديموقراطية وتكريسا للاستبداد العشائري وتهديدا للوحدة الوطنية.

دوليـــــــــا :

•تدعم حق الشعوب في ليبيا والبحرين واليمن وسوريا وفلسطين في الحرية والديمقراطية وتدعو المنتظم الدولي الى التدخل لحماية حقها في التظاهر السلمي وفي تقرير مصيرها.

•تدين العصبة الامازيغية لحقوق الانسان بشدة سياسة الاستيطان الاسرائيلية والمجازر المرتكبة من طرف الاحتلال الاسرائيلي في غزة وتطالب مجددا بتحرك مجلس الامن لحماية المدنيين الفلسطينيين وتطبيق منطقة حظر جوي تطبيقا للعدالة والانصاف الدوليين وعدم الكيل بعدة مكاييل في تطبيق القانون الدولي.

•تدين بشدة الجرائم ضد الانسانية التي قام بها نظام القذافي ضد الشعب الأمازيغي الليبي وتطالب المجتمع الدولي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بتقديمه للمحاكمة.

•تطالب منظمة اليونسكو بالتدخل لحماية الآثار الأمازيغية في ليبيا التي تتعرض للقصف والتخريب من قبل كتائب القذافي.

•تعبر العصبة الامازيغية من جديد عن قلقها العميق من تباطؤ قوات النيتو في حماية المدنيين الليبيين في المناطق التي لا تتواجد فيه الثروات النفطية والغازية وتعتبر ذلك تشكيك في النوايا الحقيقية للنيتو ومدى تطبيقه للقرار الدولي 1973

•تستنكر العصبة الامازيغية لحقوق الانسان القرار الفرنسي المتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان والمتعلق بمنع ارتداء الحجاب من طرف المسلمات الفرنسيات وغيرهن .

عن المكتب التنفيذي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

سفينة المغرب تبحر بهدوء

* حكيم عنكر

الخميس 21 أبريل 2011

ما هي القراءة السياسية التي يكتسيها حدث العفو عن المعتقلين السياسيين الخمسة في ملف " خلية بلعيرج " ، مع عدد آخر من معتقلي السلفية الجهادية الذين لم يرتكبوا جرائم قتل ؟ .

القراءة الأولى تفيد بأن المغرب بدأ شوطاً جديداً من أشواط إصلاح الأوضاع الحقوقية في البلاد ، وأن رياح تغيير هادئة تدفع سفينة مملكة محمد السادس إلى مزيد من الاستقرار ، حتى إن كان مجرى " حركة 20 فبراير" لا يزال مستمراً ونشطاً .

ولعل المتتبع للتطورات المطردة على الساحة السياسية في المغرب ، يسجل الدينامية الجديدة التي انخرطت فيها الدولة مباشرة بعد أن أعلن الملك محمد السادس في خطاب التاسع من مارس مباشرة التعديلات الدستورية ، وهي التعديلات التي تجرى فيها الآن مشاورات شعبية كبرى .

إن بداية تصفية ملف سنوات الحرب على الإرهاب التي خاضها المغرب من دون هوادة ضد تيار السلفية الجهادية، اقتربت الآن من أن تضع أوزارها، بعد أن جرى إطلاق عدد من مشايخ هذا الاتجاه، بالإضافة إلى الوعود المقدمة من قبل الدولة بإطلاق سراح أكثر من ألفي معتقل سلفي موزعين على عدد من السجون المغربية .

الإشارة الأولى التي لا تخطئ العين قراءتها، هي حينما أقدم العاهل المغربي محمد السادس على الإعلان عن تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قبيل خطاب 9 مارس التاريخي بخمسة أيام فقط، ما يعني أن الدولة ومن أعلى مستوياتها، كانت قد اتخذت قراراً بالذهاب بعيداً في اتجاه حزمة الإصلاحات السياسية والاجتماعية والحقوقية، وهو مؤشر على أن الحياة الحقوقية الجديدة التي يعيشها المغرب اليوم كان مبرمجاً لها، أو جرت البرمجة لها سريعاً، بعد أن خرج المغاربة إلى الشارع ضمن " حركة 20 فبراير " ، وبعد أن رفعت في المسيرات الشعبية شعارات تخليق الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وطي ملف الماضي الحقوقي بإطلاق المعتقلين السياسيين، وعلى رأسهم المعتقلون الإسلاميون، من كافة السجون المغربية .

ولذلك، فإن هذا الحدث الحقوقي الكبير الذي عاشه المغرب خلال الأسبوع الماضي، دلالة على دخول البلاد مرحلة جديدة في التعاطي مع الملف الحقوقي، مع العلم أن المؤسسة الحقوقية الجديدة، تحولت وفق القانون المنظم لها من هيئة استشارية إلى هيئة تتطابق كلياً مع المعايير الدولية الحقوقية، وبالأخص تلك المعروفة بمبادئ باريس، بل يجوز لها أن توجه النيابة العامة إلى فتح تحقيق في خرق حقوقي، وأن تنجز هي أيضا تقاريرها وتقصياتها حول حالة من حالات حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والحقوقية والاقتصادية، ويكون لعملها حجية قانونية أمام المحاكم .

المعتقلون السياسيون الإسلاميون المفرج عنهم، قدموا الشكر الجزيل في التصريحات الصحافية التي أدلوا بها إلى " حركة 20 فبراير " ، معتبرين أن الحركة الشبابية المغربية كان لها الفضل الكبير في إخراجهم

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

من غياهب السجن ، ومن المدد الطويلة التي كانوا محكومين بها، ما يفيد بأن القرارات السياسية التي تتخذ اليوم هي في جزء منها استجابة لمطالب الشارع المغربي، أو بتعبير أدق استجابة لضغوط الشارع، لكن هذا المستجد الحقوقي في الساحة السياسية المغربية لا يمكن النظر إليه بمعزل عن السيرورة التي قطعتها الحركة الحقوقية المغربية نفسها، بدءاً من نضالات القوى الديمقراطية، مروراً بلحظات تصفية الماضي الحقوقي وخروق وتجاوزات حقوق الإنسان مع هيئة الإنصاف والمصالحة التي قادها الوجه الحقوقي البارز إدريس بنزكري ضمن الهيئة وبعد ذلك في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأيضاً مع تجربة أحمد حرزني في المجلس ذاته الذي عمل على تحويل التوصيات الحقوقية إلى مجال الواقع والتطبيق، وصولاً إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعد الصيغة المكتملة للهيئة الحقوقية المغربية التي ستشرف انطلاقاً من الصلاحيات القانونية الموكولة إليها، في الإشراف على تعقيدات وتداعيات ملف حقوق الإنسان في المغرب .

مصدر الاطمئنان في الساحة المغربية إلى هذه الهيئة الجديدة، يرتبط بوجود شخصين من عيار ثقيل على رأسها، الأول هو الحقوقي إدريس اليزمي العضو السابق في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والذي كان صدر حقه حكم غيابي في السبعينات من القرن الماضي، وعاد إلى المغرب مع مرحلة الإنصاف والمصالحة، وكلف في السنتين الماضيتين بملف الجالية المغربية في الخارج، بفضل السنوات الطويلة التي قضاها كلاجئ سياسي في أوروبا، وهو اليوم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان .

والشخص الثاني هو المعتقل السياسي محمد الصبار، والمعارض اليساري الذي أمضى زهرة شبابه في سجون الحسن الثاني، قبل أن يفرج عنه في إطار العفو الشامل الذي شمل المعتقلين السياسيين في ذلك الوقت، لينخرط في المرجل الحارق للنضال اليومي من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان من داخل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وبعد ذلك في هيئة الإنصاف والمصالحة، وظل هذا الرجل الذي ترافع بصفته محامياً في أكبر الملفات الشائكة ومنها ملفات السلفية الجهادية والإرهاب وملف " أصدقائه " المعتقلين السياسيين في ملف " خلية بلعيرج " ، الذين يوجدون اليوم خارج أسوار السجن بفضله، وبفضل المقترح الذي قدمه إلى الملك محمد السادس، الذي عينه منذ شهر في هذا المنصب، حيث جرت الاستجابة إلى الالتماس المرفوع إلى الملك، ما يعني أن هذه الهيئة الحقوقية الوطنية نجحت في أول اختبار حقوقي، واستطاعت أن تعيد الثقة إلى مؤسسات حقوق الإنسان الرسمية، والتي كانت تعرضت في الأوقات السابقة إلى تهجمات، واتهامات بكونها مجرد آليات صورية موجهة للاستهلاك الخارجي أكثر مما هي معنية بقضايا وأوضاع حقوق الإنسان في المغرب .

لكن هذا الامتحان الناجح، والوعود التي أطلقها محمد الصبار نفسه من أن محطات وأعراس حقوقية مغربية أخرى قادمة، عشية إطلاق سراح أكثر من 96 معتقلاً سياسياً وإسلامياً وتخفيض مدد أكثر من 90 آخرين، يؤكد أن محطة جديدة من الإنصاف والمصالحة تنفتح، وأن السلطات العليا في البلاد، وبالتوازي مع الشعارات الكبرى المرفوعة وتوازيا مع الإصلاحات الدستورية الجارية، تكون قد انضمت إلى نبض الشارع المغربي، وربما في لحظات كثيرة استبقت حتى توقعات أشد المتفائلين، وبالأحرى النشطاء الحقوقيين، الذي كانوا قد ضربوا صفحاً عن الأماني والأحلام في عودة الربيع إلى حقوق الإنسان في المغرب .

مسارات حقوقية

كان لابد من الارتقاء من الدور الاستشاري في مجال حقوق الإنسان والذي كان يقوم به المجلس الاستشاري المنحل إلى دور جديد، يتطابق ومبادئ باريس 1993 ،خاصة بعد أن استنفد المجلس الاستشاري دوره، الذي أسس من أجله، في سنة 1990 ، والذي شهد تعديلاً في سنة 2001 ، وسع اختصاصاته ومجالات تدخله . وبعد مرور أكثر من عقدين على تأسيس المجلس الاستشاري، وعقد على إعادة التنظيم، كان لابد من آلية جديدة للنهوض بحقوق الإنسان، في إطار مجلس وطني يتميز بالاستقلالية، مع تركيبة تعددية، وعقلانية واختصاصات واسعة، وتعزيز التناسق مع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان كما تنص على ذلك " مبادئ باريس " .

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

ومن اختصاصات المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان كل القضايا العامة والخاصة، المتصلة بحماية واحترام حقوق الإنسان، وحريات المواطنين، أفراداً وجماعات . ورصد ومراقبة وتتبع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والجهوي ، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة عبر المراقبة .

ويجوز للمجلس إجراء التحقيقات ، والتحريات اللازمة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ، كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق بها ، حول حصول هذه الانتهاكات ، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها .

وينجز تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات، والتحريات التي أجراها ، ويتولى رفعها إلى الجهة المختصة ، مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات المذكورة، كما يخبر الأطراف المعنية ، عند الاقتضاء ، بالتوضيحات اللازمة .

كما ينظر في جميع حالات خرق حقوق الإنسان، سواء بمبادرة منه أو بناء على شكاية ممن يعنيهم الأمر، تجري دراستها، ومعالجتها، وتتبع مسارها، ومآلها، وتقديم توصيات بشأنها إلى الجهة المختصة . ويجوز له في إطار ممارسة صلاحياته، أن يدعو كلما اقتضى الأمر ذلك، الأطراف المعنية، وكل شخص من شأن شهادته أن تقدم معطيات تفيد المجلس من أجل الاستماع إليه، قصد استكمال المعلومات والمعطيات، حول الشكايات المقدمة له أو بمناسبة تصديه التلقائي .

حق الإحالة إلى النيابة العامة

يطلب المجلس من الإدارات والمؤسسات المعنية، أن تقدم له تقارير خاصة أو بيانات أو معلومات، حول الشكايات، التي يتولى النظر فيها أو القضايا التي يتصدى لها . وبوصفه آلية للتحذير الاستباقي، يحقق في كل حالة توتر كفيلة بالتسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان، بصفة فردية أو جماعية، واتخاذ كل مبادرات الوساطة أو المصالحة، التي من شأنها تفادي مثل هذه الانتهاكات .

كما يتوفر في إطار ممارسته لمهامه في مجال حماية حقوق الإنسان، على إمكانية زيارة مراكز الاعتقال، والمؤسسات السجنية، ومراقبة ظروف السجناء ومعاملتهم، وكذا مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج، والمؤسسات الاستشفائية، الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية، وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية .

ويعد المجلس الوطني تقارير حول الزيارات، تتضمن ملاحظاته، وتوصياته، بهدف تحسين أوضاع السجناء، ونزلاء المراكز والمؤسسات والأماكن المذكورة ويرفعها إلى السلطات .

ومن المهام الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعزيز الملاءمة مع مبادئ باريس والممارسة الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإدماج وتطوير وتعزيز المكتسبات منذ الأحداث 20 سنة وإعادة التنظيم منذ 10 سنوات .

وإدماج الانشغالات الجديدة في مجال حقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتغطية مجال واسع لحقوق الإنسان (حقوق فئوية، حقوق موضوعاتية)، وتعزيز اختصاصات المجلس في مجال مراقبة حقوق الإنسان، خاصة حماية هذه الحقوق، كما أصبح للمجلس حق الإحالة الذاتية، وتلقي ومعالجة الشكاوى، وزيارة ومراقبة أماكن الاعتقال، والمؤسسات السجنية، والإنذار الاستباقي، والتدخل في حالة الاستعجال، والوساطة والمصالحة .

ما هي مبادئ باريس؟

اجتمع حقوقيون في عام 1991 في مؤتمر برعاية الأمم المتحدة لصياغة " المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان " ، التي أصبحت تعرف في ما بعد بمبادئ باريس .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أعاد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، الذي عقد عام 1993 ، التأكيد على أهمية المؤسسات الوطنية، التي تعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان .

وتنص مبادئ باريس على معايير ضرورية عدة وجب توفرها لعمل المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال ، منصوص عليها صراحة في أحد النصوص الدستورية أو التشريعية ، التي تحدد تشكيلها، ونطاق اختصاصاتها، واستقلالها عن الحكومة، وتعكس عضويتها تركيبة المجتمع على نطاق واسع، وضمان سهولة الوصول إليها، والتعاون البناء مع المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، وتوفر الموارد الكافية .

وتعتمد نجاعة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة لما سبق، على نزاهة تلك المؤسسات المعينة لقيادتها وعلى قدرتها والتزامها .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Hespress هسبريس
أول جريدة الكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

قـــرار شجـــاع

*توفيق بوعشرين
Thursday, April 21, 2011

الإفراج عن المعتقلين السياسيين كان أحد أهم مطالب حركة 20 فبراير، وقبل الحركة ناضلت الجمعيات الحقوقية وهيئات الدفاع وعائلات المعتقلين من أجل إيجاد حل منصف وعادل لهذا الملف الشائك. الخميس الماضي استجاب الملك محمد السادس للشطر الأول من هذا المطلب، واستعمل حق العفو الذي يوجد بين يديه للإفراج عن 100 معتقل في مقدمتهم السياسيون الخمسة في ملف بليرج (المرواني، معتصم، الركالة، السريتي والعبادلة) وتخفيض عقوبة 95 آخرين. المبادرة جاءت من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يديره اليازمي والصبار، وهذه نقطة تحسب لهذا المجلس الذي ولد ولادة جديدة، والمعول عليه في أن ينهض، حقيقة لا مجازا، بأوضاع حقوق الإنسان في المغرب بكل جرأة وشجاعة وإيمان حقوقي متجذر.

القرار الملكي بالعفو عن جزء من المعتقلين السياسيين الذين حوكموا بقانون الإرهاب الظالم، وأمام محاكم وقضاة لم يوفروا الحد الأدنى من المحاكمة العادلة.. قرار شجاع، ولو أنه تأخر لأكثر من سنتين، فالملك اعترف في حوار مع إلباييس سنة 2005 بأن محاكمات الإرهاب عرفت تجاوزات وأخطاء، وكان لا بد من فتح ملف هذه المحاكمات آنذاك، وإنصاف من يستحق الإنصاف، ومعاقبة من يستحق العقاب. الآن لا بد من استكمال الشطر الثاني من هذا القرار، وإعادة فتح ملفات كثيرة ظلم فيها من ينعتون بمعتقلي السلفية الجهادية، حيث إن المحاكمات كانت شكلية، والأحكام كانت تصدر من لدن الأجهزة الأمنية والمخابراتية، وممن كان يمسك بهذا الملف في وزارة الداخلية ومديرية الشؤون الجنائية...

إن بداية طي هذه الصفحات المؤلمة التي كتبت بمداد أسود في مرحلة ما بعد هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها، مناسبة لطرح سؤال: كيف السبيل لعدم تكرار ما جرى في هذا الملف وملفات أخرى؟ الجواب هو إصلاح عميق للعدالة في المغرب، وتغيير جذري لوظيفة الأجهزة الأمنية.

إذا كان الحموشي والضريس والطيب الشرقاوي والخيام وحصار وباقي مسؤولي الأمن لديهم برنامج سياسي لاستئصال «الإسلاميين» أو المعارضين أو المشاغبين، فعليهم أو يؤسسوا حزبا، ويناضلوا للحصول على الأغلبية، ويدخلوا إلى البرلمان والحكومة، ويغيروا قوانين البلاد، ويعلنوا حكومة «أمنية» وأحكاما عرفية، وبعدها يفعلوا ما يشاؤون، أما الآن فهؤلاء ومن يقف وراءهم مجرد موظفين لدى الدولة التي يعلن رئيسها أنه متشبث بالعدالة والإنصاف وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا..

هل وصلت رسالة الخميس حيث نقل المعتقلون السياسيون الخمسة من سجن سلا إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعترافا من الدولة بخطئها وردا لبعض الاعتبار للذين ظلموا؟.. إنها رسالة مزدوجة للظالمين والمظلومين.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الجمعية الوطنية تتهم النظام القائم بالمغرب بالترتيب لاغتيالات واختطافات وتستعد لرفع دعوى قضائية على الدولة المغربية

الكاتب: أخبار بلادي

الأربعاء, 20 نيسان/أبريل 2011 00:30

عقد المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، ندوة صحافية يوم الإثنين 18 أبريل 2011 بمقر نادي هيئة المحامين بالرباط، حضرتها بعض المنابر الإعلامية، للتعريف بالمعركة الوطنية المفتوحة منذ 04 أبريل 2011 تحت شعار:" النضال من أجل سياسة وطنية ديمقراطية شعبية في ميدان التشغيل" والأهداف المسطرة لها،وفضح ما تتعرض لها من قمع وحشي واعتقالات وتنكيل بالمعطلين والمعطلات، وكذا توضيح كل التشويهات والتضليل والتعتيم على حقيقة نضالات الجمعية الوطنية، حسب أرضية تلاها المكتب التنفيذي وضمنها في الملف الإعلامي الذي تم تسليمه للصحفيين،

وضم أيضا نسخا من نداءات الجمعية الخاصة بالمعركة وبلاغات المكتب التنفيذي و اللجنة الوطنية للإعلام الخاصة بالجمعية، كما تضمن قرصا مدمجا يحتوى على صور وفيديوهات للقمع والأشكال النضالية التي خاضتها الجمعية خصوصا الاعتصام بمقر "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" والمسيرة التي تم قمعها بشكل وحشي يوم 15 أبريل 2011 وتعرضت على إثرهما الجمعية لهجمة إعلامية من طرف مجموعة من المنابر الإعلامية (جرائد، قنوات، مواقع إلكترونية ..) لتشويه صورة الجمعية بشكل مدروس ومغرض، مؤكدا أن ما تم تداوله عار تماما عن الصحة، متهما أقلاما مأجورة بالوقوف إلى صف النظام وتغطية جرائمه، كما دعا كافة المنابر الإعلامية إلى التزام الموضوعية والحياد من أجل الوصول إلى الحقيقة.

وأكد المكتب التنفيذي أن المعركة الوطنية المفتوحة تدخل شطرها الثالث الذي سيعرف أشكالا تصعيدية غير معلنة، وجريئة وغير مسبوقة.معلنا أن الجمعية تستعد لرفع دعوى قضائية على الدولة المغربية في شخص الوزير الأول لدى المحاكم الدولية تساندها فيها مجموعة من المنظمات الدولية ذات الصلة، مشيرا في الآن ذاته إلى عريضة تضامنية وقعها 21 منظمة مغاربية ودولية لحقوق الإنسان على هامش الملتقى المغاربي لحقوق الإنسان الذي نظمته التنسيقية المغاربية لحقوق الإنسان تعلن من خلالها تضامنها مع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

وقد اعتبر المكتب التنفيذي "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" معنيا بمطالب الجمعية مؤكدا استعداده للحوار الذي قامت بترتيبه إطارات حقوقية (المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، المركز المغربي لحقوق الإنسان) مع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" على أرضية المذكرة المطلبية للجمعية.

كما أشار المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب أنه يتوفر على أدلة مادية ملموسة تؤكد قيام جهات استخباراتية برصد مجموعة من مناضلي الجمعية الوطنية، ومناضلي حركة 20 فبراير، إضافة إلى صحفيين وسينمائيين، وعملية رصد الأجهزة الاستخباراتية لبعضها البعض، وهو ما اعتبره في تقديره استعدادات للقيام بعمليات اختطاف واغتيال، محملا في الآن ذاته النظام القائم بالمغرب مسؤولية سلامة وأرواح المعنيين، مؤكدا في الآن ذاته أنه سيقوم بنشر ما يتوفر عليه من أدلة في الوقت المناسب.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الجمعية الوطنية تتهم النظام القائم بالمغرب بالترتيب :في ندوة صحفية لاغتيالات واختطافات

أترك تعليقا أبريل 2011 بواسطة اللجنة الوطنية للإعلام و التكوين و العلاقات العامة 19

في ندوة صحفية:

الجمعية الوطنية تتهم النظام القائم بالمغرب بالترتيب لاغتيالات واختطافات

وتستعد لرفع دعوى قضائية على الدولة المغربية

عقد المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، ندوة صحافية يوم الإثنين 18 أبريل 2011 بمقر نادي هيئة المحامين بالرباط، حضرتها بعض المنابر الإعلامية، للتعريف بالمعركة الوطنية المفتوحة منذ 04 أبريل 2011 تحت شعار:" النضال من أجل سياسة وطنية ديمقراطية شعبية في ميدان التشغيل" والأهداف المسطرة لها،وفضح ما تتعرض لها من قمع وحشي واعتقالات وتنكيل بالمعطلين والمعطلات، وكذا توضيح كل التشويهات والتضليل والتعتيم على حقيقة نضالات الجمعية الوطنية، حسب أرضية تلاها المكتب التنفيذي وضمنها في الملف الإعلامي الذي تم تسليمه للصحفيين، وضم أيضا نسخا من نداءات الجمعية الخاصة بالمعركة وبلاغات المكتب التنفيذي و اللجنة الوطنية للإعلام الخاصة بالجمعية، كما تضمن قرصا مدمجا يحتوى على صور وفيديوهات للقمع والأشكال النضالية التي خاضتها الجمعية خصوصا الاعتصام بمقر "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" والمسيرة التي تم قمعها بشكل وحشي يوم 15 أبريل 2011 وتعرضت على إثرهما الجمعية لهجمة إعلامية من طرف مجموعة من المنابر الإعلامية (جرائد، قنوات، مواقع إلكترونية ..) لتشويه صورة الجمعية بشكل مدروس ومغرض، مؤكدا أن ما تم تداوله عار تماما عن الصحة، متهما أقلاما مأجورة بالوقوف إلى صف النظام وتغطية جرائمه، كما دعا كافة المنابر الإعلامية إلى التزام الموضوعية والحياد من أجل الوصول إلى الحقيقة.

وأكد المكتب التنفيذي أن المعركة الوطنية المفتوحة تدخل شطرها الثالث الذي سيعرف أشكالا تصعيدية غير معلنة، وجريئة وغير مسبوقة.معلنا أن الجمعية تستعد لرفع دعوى قضائية على الدولة المغربية في شخص الوزير الأول لدى المحاكم الدولية تساندها فيها مجموعة من المنظمات الدولية ذات الصلة، مشيرا في الآن ذاته إلى عريضة تضامنية وقعها 21 منظمة مغاربية ودولية لحقوق الإنسان على هامش الملتقى المغاربي لحقوق الإنسان الذي نظمته التنسيقية المغاربية لحقوق الإنسان تعلن من خلالها تضامنها مع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

وقد اعتبر المكتب التنفيذي "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" معنيا بمطالب الجمعية مؤكدا استعداده للحوار الذي قامت بترتيبه إطارات حقوقية (المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، المركز المغربي لحقوق الإنسان) مع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" على أرضية المذكرة المطلبية للجمعية.

كما أشار المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب أنه يتوفر على أدلة مادية ملموسة تؤكد قيام جهات استخباراتية برصد مجموعة من مناضلي الجمعية الوطنية، ومناضلي حركة 20 فبراير، إضافة إلى صحفيين وسينمائيين، وعملية رصد الأجهزة الاستخباراتية لبعضها البعض، وهو ما اعتبره في تقديره استعدادات للقيام بعمليات اختطاف واغتيال، محملا في الآن ذاته النظام القائم بالمغرب مسؤولية سلامة وأرواح المعنيين، مؤكدا في الآن ذاته أنه سيقوم بنشر ما يتوفر عليه من أدلة في الوقت المناسب.

عن اللجنة الوطنية للإعلام والتكوين والعلاقات العامة

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

الحركة
لسان الحركة الشعبية

نواب أمريكيون يدعون إلى دعم الحقوق "المشروعة" للساكنة المحتجزة بتيندوف

دعا نواب أمريكيون، منزعجون من هشاشة حقوق الإنسان بمخيمات تيندوف في الجزائر، في رسالة إلى وزيرة للساكنة المحتجزة بهذه المخيمات، وكذا "الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى دعم "الحقوق المشروعة "إجراءات التعزيز الحقيقي لحقوق الإنسان بالمملكة". وجاء في هذه الرسالة التي توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منها أمس، "في الوقت الذي تجرون فيه مباحثات في مجلس الأمن للأمم المتحدة (حول موضوع ، فإننا مقتنعون بضرورة الأخذ بعين الاعتبار المخاوف التي تم التعبير عنها بخصوص وضعية حقوق (قضية الصحراء الإنسان بمخيمات تيندوف بالجزائر بشكل يستجيب للحقوق المشروعة للساكنة، وتقديم الدعم الحقيقي ".لاجراءات تعزيز حقوق الإنسان المعتمدة بالمملكة

وذكر ممثلو الشعب الأمريكي في هذا السياق أن "صاحب الجلالة الملك محمد السادس اقرمبادرة ستعزز بشكل ".جوهري حقوق الإنسان خاصة في جهة الصحراء"، معتبرين هذه المقاربة ب"خطوة ذات دلالة تستحق دعمنا

كما عبر الموقعون على هذه الرسالة عن "ارتياحهم" إزاء التصريحات الأخيرة لرئيسة الدبلوماسية الأمريكية "التي جددت تأكيدها للسياسة الأمريكية التي اعتمدت لسنوات طويلة بدعم من أغلبية من الحزبين في مجلسي الشيوخ أو النواب ، تهدف إلى التوصل الى تسوية لنزاع الصحراء على أساس الحكم الذاتي تحت السيادة ".المغربية

وأبلغ النواب الأمريكيون ة كلينتون، بهذا الخصوص، "استعدادهم الكامل للعمل إلى جانبها بهدف ضمان النجاح لهذه ".السياسية

وذكرت الرسالة أيضا أن "الالتزام الثابت للمغرب في مجال حقوق الإنسان قد مهد الطريق لتنصيب صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمؤسسة لحقوق الإنسان مستقلة تماما، تتمثل في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ".الذي يستشرف رؤية مستقبلية هادفة

وقالوا "نحن واثقون أن هذه المبادرة تضمن قاعدة للرصد الفعال واحترام حقوق الإنسان في إطار النهج الذي يقدمه ".المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وأكدوا أن "الاختصاصات الواسعة لهذا المجلس، المقرونة بتعزيز دور مؤسسة الوسيط وتعيين مفوض وزاري لحقوق الإنسان ، علاوة على الإصلاحات الدستورية، ستمكن من تأمين مساهمة حقيقية وحيوية وفريدة في مجال ".حقوق الإنسان بالمنطقة

وذكروا بأن زعماء حقوق الإنسان في المغرب أشادوا بإقامة هذا المجلس الجديد، مشيرين إلى أن الأمر يتعلق هنا ".ب"إشارة وإرادة سياسة واضحتين لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان

وشددوا في هذا السياق على أن "ترسيخ حماية حقوق الإنسان في إصلاح الدستور"، إلى جانب مبادرات أخرى ".مماثلة، "يعكس جدية ومصداقية المقاربة المعتمدة من قبل المغرب

وبعد أن دعوا رئيسة الدبلوماسية الأمريكية إلى دعم هذه المقاربة بمجلس الأمن، أكد أعضاء الكونغرس الأمريكي ".على ضرورة مواصلة ة كلينتون "توطيد وتوسيع العلاقات في الولايات المتحدة والمملكة المغربية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ميدل ايست اونلاين
middle east online

الأمم المتحدة: المغرب يسمح لمنظمات دولية الوصول للصحراء الغربية

نواب أميركيون يعبرون عن انزعاجهم في رسالة الى كلينتون عن تدهور حقوق الإنسان بمخيمات تيندوف في الجزائر.

واشنطن -قال دبلوماسيون غربيون ان مسودة قرار جديد حول الصحراء الغربية ستجدد التفويض لقوات حفظ السلام في الإقليم المتنازع عليه في شمال غرب أفريقيا.
وتدعو مسودة قرار أعدتها الولايات المتحدة وجرى توزيعها على أعضاء مجلس الأمن الطرفين إلى احترام حقوق الإنسان وترحب بتعهد المغرب بمنح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومقره جنيف حرية وصول إلى الإقليم.
وتضمنت القرارات السابقة الخاصة بتجديد التفويض لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصحراء والمكونة من 230 فردا إشارة غامضة إلى "البعد الإنساني" للصراع.
ولكن مسؤولين في البوليساريو قالوا بعد اجتماع لمجلس الأمن بشأن الصحراء الغربية إن مشروع القرار الجديد ليس كافيا لأنه لم يمنح البعثة دورا في مجال حقوق الإنسان. واضطلعت جميع بعثات الامم المتحدة الأخرى التي تشكلت منذ عام 1978 بهذا الدور.
ولكن ستيفان كروزا المتحدث باسم البعثة الفرنسية قال "نرى أن المغرب حقق خطوات كبيرة في سعيه للتصدي لهذا الوضع... ومن المهم للغاية مساعدة المغرب على متابعة هذه الجهود وتشجيعهم على معالجة قضية حقوق الإنسان بأفضل طريقة بناءة."
ووصلت المحادثات التي بدأت قبل اربع سنوات بين المغرب وجبهة البوليساريو إلى طريق مسدود حيث عرض المغرب حكما ذاتيا محدودا ولكن البوليساريو وحليفتها الجزائر تطالبان باستفتاء يكون استقلال الصحراء أحد الخيارات المطروحة فيه .
الى ذلك دعا نواب أميركيون منزعجون من هشاشة حقوق الإنسان بمخيمات تيندوف في الجزائر، في رسالة إلى وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إلى دعم "الحقوق المشروعة" للساكنة المحتجزة بهذه المخيمات وتعزيز اجراءات حقوق الإنسان ."
وجاء في هذه الرسالة التي نشرت تفاصيلها وكالة المغرب العربي للأنباء "في الوقت الذي تجرون فيه مباحثات في مجلس الأمن للأمم المتحدة (حول موضوع قضية الصحراء)، فاننا مقتنعون بضرورة الأخذ بعين الاعتبار المخاوف التي تم التعبير عنها بخصوص وضعية حقوق الإنسان بمخيمات تيندوف بالجزائر بشكل يستجيب للحقوق المشروعة للساكنة، وتقديم الدعم الحقيقي لاجراءات تعزيز حقوق الإنسان المعتمدة بالمملكة."
وعبر الموقعون على هذه الرسالة عن "ارتياحهم" ازاء التصريحات الأخيرة لرئيسة الدبلوماسية الأميركية "التي جددت تأكيدها للسياسة الأميركية التي اعتمدت لسنوات طويلة بدعم من أغلبية من الحزبين في مجلسي الشيوخ أو النواب، تهدف إلى التوصل الى تسوية لنزاع الصحراء على أساس الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية."
وأبلغ النواب الأميركيون كلينتون بهذا الخصوص "استعدادهم الكامل للعمل إلى جانبها بهدف ضمان النجاح لهذه السياسية."
وذكرت الرسالة أيضا أن "الالتزام الثابت للمغرب في مجال حقوق الإنسان قد مهد الطريق لتنصيب الملك محمد السادس لمؤسسة لحقوق الإنسان مستقلة تماما، تتمثل في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يستشرف رؤية مستقبلية هادفة."
وقالوا "نحن واثقون أن هذه المبادرة تضمن قاعدة للرصد الفعال واحترام حقوق الإنسان في إطار النهج الذي يقدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان."
وأكدوا أن "الاختصاصات الواسعة لهذا المجلس، المقرونة بتعزيز دور مؤسسة الوسيط وتعيين مفوض وزاري لحقوق الإنسان، علاوة على الإصلاحات الدستورية، ستمكن من تأمين مساهمة حقيقية وحيوية وفريدة في مجال حقوق الإنسان بالمنطقة."
وذكروا بأن زعماء حقوق الإنسان في المغرب أشادوا بإقامة هذا المجلس الجديد، مشيرين إلى أن الأمر يتعلق هنا بـ"إشارة وإرادة سياسة واضحتين لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان."
وشددوا في هذا السياق على أن "ترسيخ حماية حقوق الإنسان في إصلاح الدستور" إلى جانب مبادرات أخرى مماثلة "يعكس جدية ومصداقية المقاربة المعتمدة من قبل المغرب."
وبعد أن دعوا رئيسة الدبلوماسية الأميركية إلى دعم هذه المقاربة بمجلس الأمن، أكد أعضاء الكونغرس الأميركي على ضرورة مواصلة كلينتون "توطيد وتوسيع العلاقات في الولايات المتحدة والمملكة المغربية."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme